ملف مدينة الصدر

حكاية «اعمار» مدينة:

حقيقة المشاريع بين المجلس البلدي ووزارة المهجرين

تعد مدينة الثورة، التي تسمى الآن مدينة الصدر، واحدة من المدن العراقية المكتظة بالسكان. وهذه المدينة التي تشكلت في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم اثر توزيع اراض على سكنة الصرائف في منطقة النهضة ومنطقة (ميزرا) و(شطيط) الذين وصلوا من الجنوب الى بغداد بحثا عن سبل معيشة افضل ، متخلصين من براثن وبطش الاقطاع ، بدأت تنمو شيئا فشيئا، ويتكاثر سكانها بشكل سريع حتى وصلوا الى ما يقارب الاربعة ملايين نسمة، وباتت واحدة من المدن التي تعرف بكثافة سكانها. هذه المدينة في كل العصور التي مرت بها عانت سوء الخدمات، وعدم اهتمام الحكومات بها، حتى اصبح يضرب بها الامثال. اليوم وبعد ست سنوات من التغيير لم يحدث فيها شيء يذكر تقريبا، والمشاكل الخدمية بدأت تطفو على السطح اكثر من ذي قبل، والمعاناة هي الاخرى لها النصيب ذاته، والبطالة تأكل ابناءها والارهاب نال منها. هذا التحقيق يتناول مشاريع الاعمار، وواقع الخدمات، وقضية الفساد الاداري، وركزنا ايضا على منحة رئيس الوزراء، هل وصلت الى الدوائر الخدمية ووزعت لكي تقوم الدوائر بعملها، ام باتت تصريحا اعلاميا لا يضيف شيئا لواقع المدينة؟

بغداد/ نورا خالد
تصوير مهدي الخالدي

كانت زيارتنا لمدينة الصدر قد ابتدأت بالمجلس البلدي. التقينا برئيسه السيد حسن شمة الذي اعطانا فكرة عامة عن الخدمات في مدينة الصدر، حيث قال: تغير نظام الحكم في العراق من المركزية الى اللامركزية، وتأسست حكومات محلية في بغداد والمحافظات، ما جعل الحكومات المحلية مسؤولة عن ما يدور من مشاريع واعمار ضمن الحدود الجغرافية المسؤولة عنها تلك الحكومات. المنحة التي تخص مدينة الصدر والبالغة مئة مليون دولار يجب ان تمر عبر المجلس. و هذه الاموال يجب ان تصرف على المشاريع التي يحددها المجلس البلدي كحكومة محلية والدوائر التنفيذية المتمثلة بالبلديتين (صدر١ و صدر٢)، اضافة الى المديريات الاخرى الموجودة مثل مديرية التربية ومديرية الصحة ومديرية الكهرباء، وهي الجهات المستفيدة من هذه المنحة. وهذا هو المفروض ان يحدث، بان يجتمع المجلس البلدي وتحدد كل مديرية ما تحتاجه من مشاريع لخدمة المواطنين وحسب الأولويات. وعندما يتفق المجلس البلدي على المشاريع الضرورية ترفع تلك المشاريع الى لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة لصرف المبالغ ولكن هذا لم يحدث، وانما الذي حدث هو تشكيل لجنة برئاسة (حقي الحكيم) بامر من رئيس الوزراء. هذه اللجنة قامت بمشاريع دون الرجوع الى المجلس البلدي، وأول هذه المشاريع هو حملة تنظيف للمدينة بتشغيل خمسة الاف عامل. وقد توقفت هذه الحملة بعد فترة قصيرة بسبب الفساد الذي تخللها. وهذا المشروع اساسا لم تكن المدينة بحاجة اليه، بل هناك مشاريع مهمة للمواطن، كاعمار المدارس واكساء الشوارع. وككومة محلية قمنا بالطعن بهذه اللجنة فتم استبدالها بلجنة جديدة سميت لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة برئاسة وزير المهجرين والمهاجرين. وهذه اللجنة تكونت بعد مرور اشهر على اللجنة الاولى، ولم نعرف ماذا عملت اللجنة السابقة. وفي اول اجتماع لنا مع السيد وزير المهجرين والمهاجرين في مقر المجلس البلدي لمدينة الصدر ابلغنا حقي الحكيم انه تم صرف مبلغ قدره سبعون مليون دولار وما تبقى مبلغ ثلاثين مليون دولار. وعندما سألنا كيف تم صرف هذه المبالغ، واين هي المشاريع التي تم تنفيذها، لم تكن هناك اجابة واضحة. وطلب من المجلس البلدي ترشيح مشاريع لانشائها بمبلغ الثلاثين مليون دولار المتبقية. بعد ذلك طرح المجلس البلدي عدة مشاريع منها تزويد المدينة بمولدات كهربائية لتعويض النقص بالكهرباء، وتشغيل عاملي نظافة في كل مدرسة، ومشروع دعم الشباب من خلال الزواج الجماعي، وبناء شقق سكنية للمواطنين، وترميم المدارس وتجهيزها بالرحلات وتوزيع الحقائب على الطلاب.

> رئيس المجلس البلدي: لو صرفت الاموال المخصصة لاعمار المدينة عن طريق المجلس البلدي لانقلب واقع المدينة الى حال افضل بكثير مما هو عليه الان

وبعد ان حضرنا عدة اجتماعات مع اللجنة تحققت بعض من المشاريع التي طرحها المجلس البلدي، ومنها انشاء مركز الحساسية والربو. ولا يزال العمل جاريا لانشائه، وبناء قاعة كبيرة للمناسبات والمدينة بحاجة لمثل هذه القاعات، وتزويد المدينة بعدد من المولدات الكهربائية، والمجلس البلدي طلب لكل قطاع، والقطاع يضم الف شخص، خمس مولدات بينما اللجنة خصصت مولدتين لكل قطاع وطبعا هذا غير كاف، وتجهيز بلدية الصدر بعدد من الكابسات لجمع النفايات، ومشاريع اخرى تخص الجانب الصحي. وجميع هذه المشاريع بسيطة بالنسبة الى مبلغ المنحة. وانا اقول لو تم صرف هذه الاموال عن طريق المجلس البلدي لانقلب واقع المدينة الى حال افضل بكثير مما هو عليه الآن . لان المجلس البلدي يديره ابناء المدينة الذين هم اعرف بما تحتاجه مدينتهم من مشاريع. وهناك الكثير من المشاريع التي طالب بها المجلس البلدي، والذي يعود بالفائدة الى المدينة بشكل عام، ولكن اللجنة كانت قد اتخذت قراراتها وطرحت المشاريع التي ترغب فيها دون الرجوع الى المجلس البلدي.

تضم مدينة الصدر سبعة الاف مهجر وأكثر من اربعين الف ارملة يقوم المجلس البلدي بترويج المعاملات لهن لتسلم مبالغ شبكة الحماية الاجتماعية. وتقع على عاتقه مهمة توزيع النفط والغاز الى المواطنين، وهم يتابعون كل هذه الخدمات التي تقدم الى المدينة التي تعادل خمس محافظات عراقية بدون ميزانية تشغيلية او استثمارية وبسيارتين فقط. فأعضاء المجلس ينتظرون تسلم رواتبهم من مجلس محافظة بغداد وغالبا ما تتأخر، فالاعضاء لم يتسلموا رواتبهم منذ شهر.

دور المنظمات الدولية

اما اكثر الخدمات التي نفذت في مدينة الصدر منذ تغيير النظام والى الآن قامت عن طريق منظمات دولية حيث نفذت العديد من المشاريع التي استفاد منها المواطن بشكل كبير، مثل خدمات المجاري والماء الصافي التي استفاد من هذا المشروع ٣١ قطاعا كانوا يعانون شحة الماء إضافة الى الساحات الرياضية وتجهيز الفرق بالملابس الرياضية.

وعن مشروع بناء المجمع السكني في منطقة كسرة وعطش، أجاب قائلا: من المشاريع التي تم الاتفاق عليها هو بناء مجمع سكني يضم الف شقة سكنية منها سبعمئة شقة لمدينة الصدر، ولكن الى الان لم يتم الاتفاق على المكان الذي يقوم عليه المشروع. هناك اختلاف مع امين بغداد حول هذه المنطقة. اذ ان الامين يرغب في استغلالها لخطة (١٠×١٠) وهي بناء المدينة بناء عموديا لمدة عشر سنوات بمبلغ عشرة ملايين دولار، وهو مشروع لا وجود له على ارض الواقع. وقبل مدة ظهر اعلان على شاشة التلفاز يفيد بأن المواطنين الذين يرغبون في امتلاك شقة في مدينة الصدر مراجعة المجلس البلدي للمدينة للحصول على استمارة، ولا علم للمجلس البلدي بكل هذا. وبعد يوم من الاعلان تجمهر المواطنون امام المجلس البلدي للحصول على الاستمارة التي لا يعرف المجلس عنها شيئا بعد يومين من ظهور الاعلان اتصلت وزارة المهجرين والمهاجرين لتبلغنا بحصة المدينة من هذه الاستمارات وهي ٢٠٠٠ استمارة وتكون الاولوية لعوائل الشهداء والمعاقين حسب الجدول الذي وضعته الوزارة. الا ان المجلس رفض العمل بهذه الالية واقتصرت مهمته بتزويد المواطن بتأييد سكن حصرا ومراجعة وزارة المهجرين للحصول على هذه الاستمارة . اما بالنسبة للزواج الجماعي فأن لجنة الرياضة في المجلس البلدي اخذت على عاتقها ترشيح الشباب الراغب في الزواج، وفعلا تم ترشيح الف اسم رفعت بكتاب رسمي الى وزارة المهجرين بعد الاتفاق المسبق مع السيد الوزير على هذه الآلية، الا ان المجلس قد فوجئ بعد فترة بأخذ الوزارة لاسماء مرشحين آخرين رشحوا من قبل مؤسسة غير حكومية موجودة في مدينة الصدر، ولم يتم الاخذ بالاسماء التي رشحها المجلس البلدي .

وفي اثناء تجوالي في المدينة لاحظت اليات تقوم بهدم بناية مكونة من عدة طوابق، ولا تظهر عليها علامات تدل على ان البناية قديمة او آيلة للسقوط. سألت رئيس المجلس البلدي حسن شمة عن سبب هدمها فأجاب قائلا: تعود هذه البناية الى وزارة التجارة، قسم الحبوب، وكان بالامكان اعمارها بمبلغ بسيط ولكن وزارة التجارة اصرت على هدم هذه البناية الضخمة بمئات الملايين، فكلفة الهدم بلغت ٣٥٠ مليون دينار عراقي، اما كلفة انشاء البناية الجديدة في نفس المكان فتبلغ ٨ مليارات دينار فهذا هو هدر المال العام. وأنا اتساءل اين المفتش العام واين لجنة النزاهة في البرلمان؟ الحكومة غائبة في مدينة الصدر.

مشاريع ليست بالمستوى المطلوب

ويتفق رئيس لجنة الخدمات حسين علي عطية مع كثير من الملاحظات السابقة التي ذكرها رئيس المجلس. فجميع المشاريع التي نفذت في مدينة الصدر لم تكن بالمستوى المطلوب، كما قال. اذ نفذت بصورة ضعيفة وهزيلة وكلفت الدولة ملايين الدولارات، واتمنى لو تتوقف هذه المشاريع ولا تنجز في الوقت الحاضر بهذا الاسلوب في التنفيذ. اما عن الاسباب التي جعلت تنفيذ هذه المشاريع دون المستوى المطلوب فأجاب قائلا: يمكن تلخيص هذه الاسباب بعدة نقاط منها، الافتقار الى آلية للتواصل مع الجهات العاملة في المدينة (الجهات المنفذة). وضعف امكانية الشركات المنفذة وافتقارها الى الخبرة الضرورية، كما يطال الضعف أيضا الجانب المشرف على الاعمال المنفذة. ويمتاز عمل الجهات الحكومية (التنفيذ المباشر) بالفوضوية ، حيث تضع هذه الجهات العراقيل بوجه اي جهد رقابي او اشرافي على عملها، اذ لا حظنا ان دائرة المشاريع تعمل بصورة مستقلة وبدون علم الدوائر البلدية التي تقع ضمن الرقعة الجغرافية الخاصة بالبلدية، وبدون تنسيق. وضعف مستوى عمل الملاكات البلدية العاملة في المدينة (فساد اداري)، وهذا ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها. والامكانات المتوفرة لدى الدوائر البلدية تمتاز بالضعف مقارنة مع الكثافة السكانية، حيث هناك قلة في الاليات الخاصة بالاقسام وقدمها، وعدم توفر التجهيزات الضرورية الخاصة بعملهم. وهناك جهات تحاول تهميش دور المجلس البلدي وتعمل على الحيلولة دون ممارسة صلاحياته ، وان الصراع في الوقت الحاضر صراع على الصلاحيات. لذلك وللحيلولة دون تكرار ما جرى من اخطاء يجب وضع آليات لعمل المجلس البلدي في جانب الاعمار والجانب الخدمي، وتوضيح هذه الاليات في الاجتماعات التي تجري مع ممثلي رئيس الوزراء والوزراء، ومع مجلس محافظة بغداد وامانة بغداد والاجهزة الخدمية.

آليات العمل

وتشمل هذه الاليات انشاء غرفة عمليات للاعمار تضم جميع الجهات العاملة (المنفذة) في المدينة وذلك للتنسيق ومناقشة المشاريع المنفذة ويكون دور المجلس البلدي هو المساعدة في الاشراف على المشاريع التي يتم تنفيذها، وتقديم الاستشارات والملاحظات ومن ثم تقييم اداء العمل في المشاريع المنفذة. هناك بعض الشركات التي نفذت مشاريع لم تكن بالمستوى المطلوب، لذلك يجب تشكيل لجنة لتقييم الشركات المنفذة. واقترح منع هذه الشركات من تنفيذ اي مشروع في المدينة. كما اقترح التركيز على الجانب الاشرافي على المشاريع عن طريق تعدد الجهات المشرفة، واختيار الاشخاص الاكفاء. كذلك يجب السيطرة على الفحوصات المختبرية واعتماد مختبرات اخرى غير شركة ابن رشد التي عليها سلبيات كثيرة، والفساد مستشر فيها، وعلى الجهات المسؤولة مساءلة من يثبت تورطه بالفساد. الدولة لم تقصر مع مدينة الصدر الا ان الاموال لم تقع في ايد نظيفة، فأغلب المشاريع التي نفذت داخل المدينة بلا فائدة. شبكة الماء التي استبدلت حديثا، الكسورات فيها مستمرة على الرغم من مرور فترة قليلة على انشائها. وبلدية مدينة الصدر تقوم باصلاح ما لايقل عن عشرين كسرا يوميا، وكذلك قطاع ٦٧ في المدينة تم فيه مد شبكة ماء وشبكة مجاري، الا انها لم تتم بمواصفات عالية. فبمجرد مرور احدى العربات الثقيلة على الانابيب الممتدة تحت الشارع يرتفع الانبوب ويخرج الى الاعلى ويتعرض الى الكسورات. اقترحنا تشكيل غرفة عمليات تضم العديد من الجهات العاملة في المدينة لمراقبة المشاريع، الا انها لم تر النور على الرغم من مطالبتنا بتشكيلها وذلك بسبب الفساد المستشري لان مهمة هذه الغرفة متابعة المشاريع .

مشروع المحطة الغازية

وحول مشروع محطة الصدر الغازية، وأين وصل العمل بها قال: تغذي هذه المحطة الغازية لتوليد الكهرباء مدينة الصدر والاعظمية، وبدأ وضع حجر الاساس فيها قبل سنة وشهرين، والعقد يلزم الشركة المعنية بانهاء العمل في هذه المحطة خلال فترة اقصاها سنتان، الا

> رئيس لجنة الخدمات: اتمنى لو تتوقف المشاريع الحالية ولا تنجز في الوقت الحاضر بسبب الاسلوب الرديء في التنفيذ

> ما قصة البناية التابعة لوزارة التجارة التي قدرت كلفة هدمها بـ ٣٥٠ مليون دينار!